ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

عدسة اقتصادية

العدد 26

13 سبتمبر 2026

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

تطور الصادرات المصرية في النصف الأول من عام 2026 من واقع بارومتر الأعمال

لماذا التركيز على هذا الموضوع الآن؟

بالرغم من تحسن الوضع الخارجي للاقتصاد المصري خلال النصف الأول من عام 2026، شهدت الصادرات انخفاضا خلال الربع الأول من عام 2026، وإن ارتفعت بشكل طفيف خلال الربع الثاني، إلا أنها لا تزال أقل من مستويات تاريخية سابقة. وانطلاقا من أن التصدير هو المصدر الثابت والأكثر استقرار للعملة الأجنبية بخلاف كونه ركيزة التشغيل والنمو في أي اقتصاد، يهدف هذا العدد إلى إلقاء الضوء على تطور مؤشر الصادرات وفقا لنتائج بارومتر الأعمال الذي يصدره المركز المصري للدراسات الاقتصادية بصورة ربع سنوية ويعكس نبض مجتمع الأعمال في مصر على مستوى القطاعات والأحجام المختلفة.[1]

كيف تطورت الصادرات وفقا لمؤشر بارومتر الأعمال؟

وفقاً لأحدث إصدار من بارومتر الأعمال، يتضح أن مؤشر الصادرات المصرية بعد أن شهد تصاعداً خلال عام 2025، دخل في مرحلة تراجع خلال عام 2026، حيث سجل مستويات أقل من المستوى المحايد، وكان أدنى مستوى له في الربع الأول (يناير – مارس) من عام 2026 (الشكل 1).

[1] يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ عام 1998؛ ويقدم تقييما دوريا كل ثلاثة أشهر لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي تشهدها مجموعة من المتغيرات خلال الربع محل الدراسة وتوقعاته لها خلال الربع التالي. يمكن الاطلاع على أحدث إصدارات بارومتر الأعمال بالضغط على الرابط التالي: https://eces.org.eg/en/category/business-barometers/

الشكل (1): تطور مؤشر الصادرات وفقا لبارومتر الأعمال

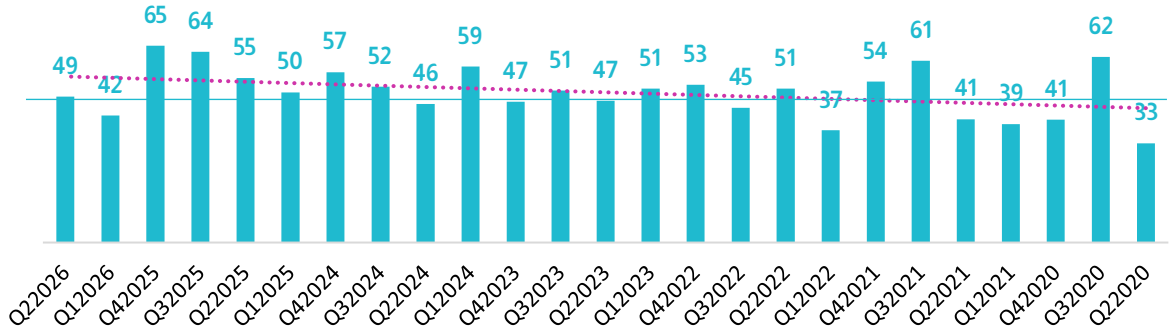

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بارومتر الأعمال، أعداد مختلفة.

تتسق نتائج مؤشر بارومتر الأعمال للصادرات مع البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث سجل انخفاض الصادرات المصرية غير البترولية خلال الربع الاول من عام 2026 لتسجل 10.8 مليار دولار بما يمثل انخفاضا بنحو 16% عن الربع الاول لعام 2025 وبنحو 5% عن الربع السابق، وذلك قبل أن تتحسن لتسجل 12.5 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2026.[2]

كيف تطور مؤشر الصادرات وفقا للقطاعات الاقتصادية؟

تشير بيانات بارومتر الأعمال إلى أن انخفاض مؤشر الصادرات ارتبط بقطاع الصناعة التحويلية، وهذا أمر خطير؛ نظرا لانقطاع الصناعة التحويلية هو الذي لديه قدرة أعلى على الإنتاج والتصدير والتشغيل والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، ولديه روابط أمامية وخلفية مرتفعة مع باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاعات الخدمية. وبالرغم من ارتفاع مؤشر الصادرات لقطاعي الاتصالات والسياحة إلا أنها لم تكن كافية لتعوض انخفاض مؤشر الصناعة التحويلية، فضلا عن أن مؤشر صادرات قطاعي الاتصالات والسياحة يتسم بالموسمية والتقلب الشديد في مقابل استقرار مؤشر صادرات الصناعة التحويلية.

الشكل (2): تطور مؤشر الصادرات لقطاعات الصناعة التحويلية والاتصالات والسياحة

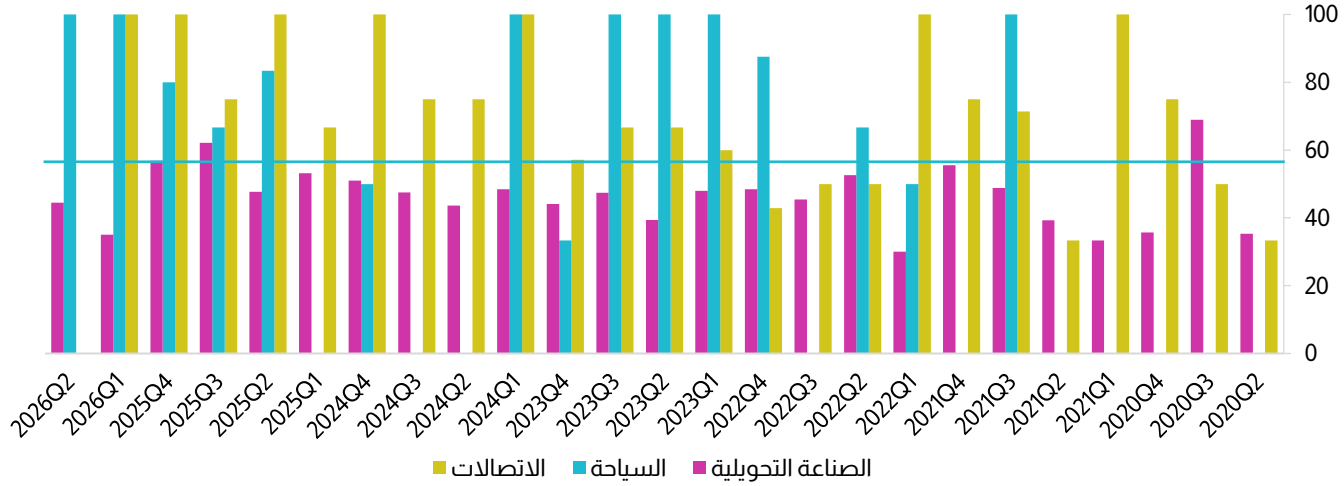

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بارومتر الأعمال، أعداد مختلفة.

[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *النشرة الشهرية للتجارة الخارجية*.

هل اختلف مؤشر الصادرات وفقا لأحجام الشركات؟

بالرغم من تراجع مؤشر الصادرات لكافة الشركات خلال النصف الأول من عام 2026؛ إلا أن نتائج المؤشر الشركات الكبيرة تعكس قدرة أعلى على امتصاص الصدمات وقت الأزمات والاستفادة من فرص النفاذ للأسواق بصورة أفضل بحكم كبر حجمها وارتفاع قدرتها التنافسية مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل الغالبية العظمي من الشركات في مصر، وهو ما يعكسه الشكل (3).

الشكل (3): مؤشر الصادرات وفقا للحجم

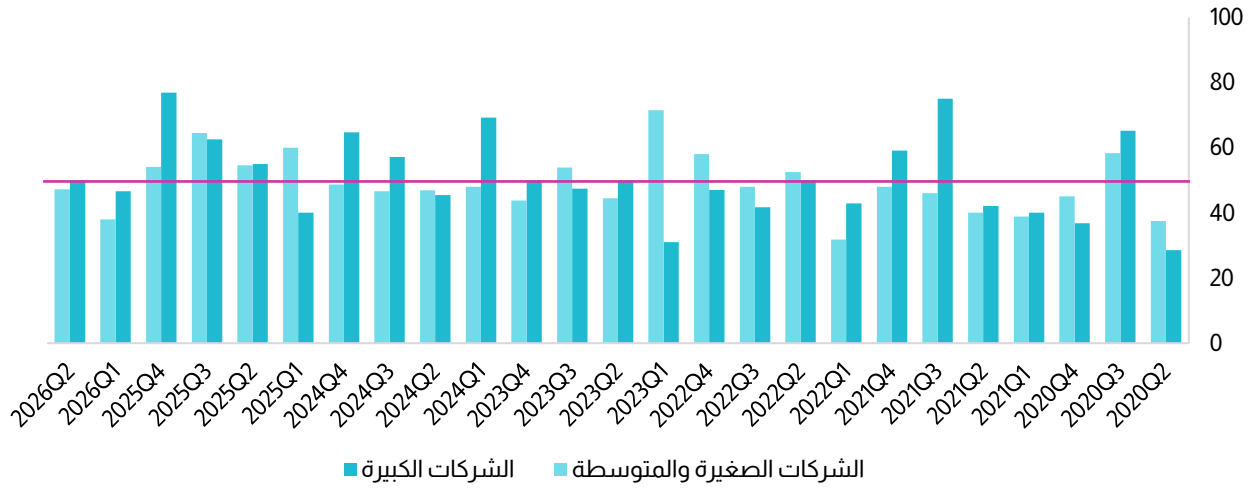

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بارومتر الأعمال، أعداد مختلفة.

ما الأسباب وراء انخفاض مؤشر الصادرات؟

- انخفاض مؤشر الصادرات ما هو إلا انعكاس لانخفاض مؤشر البارومتر لقطاع الصناعة التحويلية ككل للربع الثاني على التوالي خلال عام 2026؛ حيث إن التصدير آخر حلقات سلاسل الإنتاج، ووجود أي ضعف في مراحل الإنتاج يؤدي إلى ضعف التصدير. ومن أحد العوامل التي تسببت في هذا الانخفاض، تأثر الصناعة المصرية بتداعيات الأزمة بسبب الحرب الأمريكية على إيران، وما ترتب عليها من تراجع الطلب العالمي من ناحية، وارتفاع تكاليف الطاقة واسعار المواد الخام وتكاليف الشحن البري والبحري بصورة مبالغ فيها، بالإضافة إلى طول المدة الزمنية للمسارات البديلة.
- الجزء الأكبر من أسباب انخفاض أداء قطاع الصناعة التحويلية يرتبط بتحديات داخلية لم يتم معالجتها، وإصلاحات مؤسسية متأخرة مما تسبب في ارتفاع تكلفة المعاملات على المصنعين والمصدرين. ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية الأكثر معاناة ما بين القطاعات بسبب تعدد المعوقات التي تواجهه على النحو المبين بالشكل (4). وتصدر ارتفاع التضخم قائمة المعوقات، نظرا لما يترتب عليه من تحديات على جانبي العرض والطلب. فعلى جانب الطلب، نتج عنه تراجع القوة الشرائية وبالتالي ضعف الطلب المحلي على المنتجات، بينما على جانب العرض يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المستلزمات، خاصة المستوردة منها، وارتفاع أسعار الطاقة والمياه ومطالبات العمال بزيادة الأجور. بالإضافة إلى معاناة القطاع من ضعف الخدمات اللوجيستية، وتعطل واردات المواد الخام؛ حيث لا يتجاوز متوسط مخزون المصانع المصرية من المواد الخام ثلاثة أشهر، الأمر الذي أدى إلى تراجع مستويات الإنتاج والمبيعات المحلية عن مستوياتها التاريخية. ويلي ذلك، صعوبة إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية؛ حيث يعاني القطاع من

بطء الإجراءات، والروتين، وتعامل بعض الموظفين، فضلا عن تعدد موظفي الضبطية القضائية في معظم الجهات الحكومية، مما يفتح مجالا للفساد والمصروفات غير الرسمية. وتفرض صعوبة الحصول على العمالة المؤهلة عبئا إضافيا على الشركات نتيجة زيادة الإنفاق على التدريب والتأهيل في ظل الفجوة بين مخرجات منظومة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى تأثر القطاع بأي تقلبات في سعر الصرف لاعتماده على مدخلات إنتاج مستوردة، ناهيك عن السلع الرأسمالية من آلات ومعدات، ومعاناة الشركات الصغيرة من ارتفاع أسعار هذه المدخلات مقارنة بالشركات الكبيرة نظرا لضعف قدرتها على الاستيراد المباشر وصغر حجم وارداتها وانخفاض قدرتها التمويلية.

الشكل (4): المعوقات وفقا للقطاع

	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع التشييد والبناء	قطاع السياحة	قطاع النقل	قطاع الاتصالات	قطاع الخدمات المالية
ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه	100	75	100	100	100	39
زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية	46	62	47	17	18	0
إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية	48	69	15	9	18	0
المشكلات المرتبطة بإجراءات التصدير	14	0	0	0	0	0
المنظومة الضريبية	26	42	26	9	14	0
صعوبة الحصول على العمالة المؤهلة	36	25	32	4	73	0
ارتفاع التضخم	100	100	94	85	91	36
المنظومة الجمركية	25	0	0	15	45	0
تخبط السياسات الاقتصادية	25	46	3	4	23	0
انقطاع الكهرباء	10	12	0	0	0	0
غياب المعلومات عن السوق المحلي والخارجي	17	0	0	7	0	0
أخرى	2	0	0	9	0	100
عدم وضوح توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل	14	35	0	13	18	0
صعوبة الحصول على التمويل	18	13	53	0	59	0
النقل واللوجستيات	70	13	56	13	55	0
سعر الصرف	67	87	38	39	32	11
عدم تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية	5	2	0	0	0	0
المنافسة غير العادلة من الدولة	3	58	0	0	36	0

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بارومتر الأعمال، أعداد مختلفة.

ملاحظة: انخفاض المؤشر الخاص ببعض المعوقات لا يعني أنه تم حلها، بل يعكس أن معوقات أخرى أصبحت أكثر إلحاحا.

- وبالرغم من أن كافة الشركات من مختلف الأحجام تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون نموها وتنافسيتها، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه عددا أكبر من المعوقات مقارنة بالشركات الكبيرة؛ فقدرتها على تحمل ارتفاع الرسوم على الخدمات الحكومية أقل، وتأثرها بتقلبات سعر الصرف ومعاناتها من تخبط السياسات الاقتصادية أعلى، كما تواجه صعوبة أكبر في الحصول على العمالة المؤهلة والتمويل كما يتضح من الشكل (5).

الشكل 5. المعوقات وفقا للحجم

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بارومتر الأعمال، الأعداد 71- 79، 2026.

ملاحظة: انخفاض المؤشر الخاص ببعض المعوقات لا يعني أنه تم حلها، بل يعكس أن معوقات أخرى أصبحت أكثر إلحاحا.

ما الحل؟

تعافي التصدير يرتبط بشكل رئيسي بتعافي قطاع الصناعة التحويلية وسرعة التدخل لمواجهة المعوقات التي تكبلها وتخفض من تنافسيته، وترجمة شعار "أن التصدير قضية حياة" إلى إجراءات عملية ملموسة تعالج التحديات عبر كافة حلقات السلسة. لقد أظهرت الأزمات العالمية صمود العديد من الدول نتيجة قوة اقتصاداتها الداخلية ودعمها الإنتاجي والتصديري بشكل مكنها من زيادة الصادرات رغم الأزمات. ومن أفضل النماذج التي يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد، تجارب دول شرق آسيا وتركيا الذين تجاوزت قيمة صادراتهم ثلاثة لستة اضعاف مستهدفات مصر التصديرية نتيجة تبنيها لسياسات تجارية وصناعية نشطة.

كما من الأهمية كذلك تسريع الجهود نحو إعادة هيكلة الصادرات المصرية بعيدا عن الصادرات الأولية ذات الحساسية الأعلى لتقلبات الأسعار العالمية، في اتجاه منتجات ذات قيمة مضافة أعلى ومحتوى تكنولوجي متقدم؛ فقد استطاعت دول شرق آسيا أن تكون المحرك الرئيسي لنمو التجارة العالمية في النصف الأول من عام 2026، مدفوعة بتنامي الطلب على السلع والمنتجات كثيفة التكنولوجيا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وساعدها على ذلك كفاءة منظومتها الإنتاجية والتصديرية بشكل عام.[3]

[3] Global Trade Update (July/August 2026): Global trade continues to expand amid rising price pressures | UN Trade and Development (UNCTAD)